

دور اجراءات التدقيق القضائي في مواجهة الفساد المالي في الوحدات الاقتصادية

دراسة استطلاعية لاراء عينة من مراقبي الحسابات في اقليم كردستان/العراق

فيان سليمان حمه سعيد

قسم المحاسبة، فاكليتي العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة كويه، إقليم كردستان، العراق

المستخلص

يهدف هذا البحث الى بيان دور اجراءات التدقيق القضائي في مواجهة الفساد المالي في الوحدات الاقتصادية من وجهة نظر عينة من مراقبي الحسابات وإبراز أهمية التدقيق القضائي والوقوف على الدور الذي يقوم به المدققون القضائيين في الحد من الفساد المالي. لذا تكمن أهمية الدراسة بوصفها دراسة موضوعية تبحث في أن اجراءات التدقيق القضائي يساهم في مواجهة الفساد المالي وبالتالي إبراز دور المدقق القضائي بشكل خاص في المحاكم، فقد قامت الباحثة باعداد استمارة استبيان (Questionnaire) وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي (اتفق تماماً - اتفق - محايد - لااتفق - لااتفق تماماً) وبالاستفادة من بعض الدراسات السابقة في مجال بحثها، وقد تكون الاستبيان من (24) سؤالاً موجه لعينة من مراقبي الحسابات في إقليم كردستان / العراق، وبعد اجراء التحليل الاحصائي توصلت الباحثة الى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة و ما فوق المتوسط بين المتغيرين (المهارات والمعارف الموجودة في التدقيق القضائي) و (الاساليب والأنشطة التي تمارسها التدقيق القضائي) و الحد من الفساد المالي و يدعم ذلك قيمة معامل الارتباط الكلية و البالغة (0.512) و (0.646) على التوالي و عند مستوى معنوية (0.01) وبلغت القيمة الاحتمالية (0.000)، ومن اهم من التوصيات توفير مدققون قضائيون متخصصون تتوافر لديهم المعرفة المتكاملة بالمحاسبة والتدقيق ومهارات التقصي في ضوء المعرفة القانونية ليكونوا خبراء او مستشاريين يساهمون في تأييد الدعاوي القضائية ومعاونة القضاة على اقرار الحق وتحقيق العدالة واكتشاف حالات الغش والفساد .

مفاتيح الكلمات: التدقيق القضائي، الفساد المالي، اجراءات التدقيق القضائي

1. مقدمة

والمختصين في مجال التحري عن الغش والفساد المالي يمكن يكون لهم دورا كبيرا وفعالا في مجال اكتشاف الفساد المالي من خلال استعمال مجموعة من اجراءات لها دورا محما في محاولة تحديد الحسابات التي تظهر سلوكا غير اعتيادي وبما يساعد على الاشارة الى وجود الفساد، ومن ثم ان التدقيق القضائي تهدف الى توفير المعلومات المتعلقة بنتائج عمليات الفساد المالي الى مستخدميها فضلا عن دعم الدعاوي القضائية في المحاكم من خلال تقديم الادلة المالية امام المحاكم فضلا عن ابداء الرأي الخبير . ولتحقيق ذلك ، فقد تم تقسيم البحث الى الاجزاء التالية :

- **منهجية البحث :** وتتضمن (مشكلة البحث - أهمية البحث - اهداف البحث - فرضيات البحث - منهج وأسلوب البحث).
- **الجانب النظري:** تتضمن (الجانب نظري عن دور اجراءات التدقيق القضائي في الحد من الفساد المالي)
- **طريقة البحث واجراءاته :** وتتضمن (مجتمع البحث وعينته - الاستبيان - اجراءات البحث)

تعاني معظم الوحدات الاقتصادية من عمليات الفساد المالي التي تكلفها مبالغ لا تكون قليلة ، وطالما مسؤولية مراقب الحسابات لا تتمثل في اكتشاف عمليات الاحتيال في سجلات الوحدة الاقتصادية وانما تتركز مهمتهم في ابداء الرأي عن مدى انسجام أو توافق عملية الإبلاغ المالي للوحدات مع المعايير والمبادئ المقبولة قبولاً عاماً . لذا اصبح مرتكب عمليات الاحتيال والفساد في مأمّن من مراقب الحسابات،لذا تكون مسؤولية ادارة الوحدات الاستعانة بذوي الخبرة والمتخصصين في مجال التحري عن الفساد والغش المالي لذا فان اللجوء الى التدقيق القضائي والاستعانة بذوي الخبرة

مجلة جامعة كويه للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٦، العدد ٢ (٢٠٢٣)

أستلم البحث في ٥ ايلول ٢٠٢٤؛ قبل في ٢٨ تشرين الأول ٢٠٢٤

ورقة بحث منتظمة: نُشرت في ٣٠ تشرين الاول ٢٠٢٤

البريد الإلكتروني للمؤلف: vian.alsalihy@koyauniversity.org

حقوق الطبع والنشر © ٢٠٢٤ فيان سليمان حمه سعيد. هذه مقالة الوصول النيا مفتوح موزعة تحت

رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

بعض المراجع والمصادر المتعلقة بالتدقيق القضائي والفساد المالي ومراجعة بعض الدراسات .

هذا وقد تم الاعتماد على أسلوب الاستبيان لجمع المعلومات والبيانات ، لقد تم تنظيم الاستبيانات لاستطلاع آراء أفراد العينة عن دور اجراءات التدقيق القضائي في الحد من الفساد المالي في الوحدات الاقتصادية .

2.6. مميزات الدراسة الحالية:

أن الدراسة الحالية فهي دراسة استطلاعية في اقليم كردستان تنطرق للتدقيق القضائي واجراءاته لغرض مواجهة الفساد المالي ، وان هذا البحث يحاول الربط بين عمل التدقيق القضائي وبين الفساد المالي في الوحدات الاقتصادية، حيث أن القائمين بالتدقيق القضائي يجب ان يتمتعوا بالتأهيل العالي جداً والخبرات الواسعة المهارة الكبيرة في معرفة المعايير الدولية للمحاسبة وبدائلها المنشورة لغرض مواجهة الفساد المالي الموجود حالياً .

3. الجانب النظري

3.1. مفهوم المحاسبة القضائية والتدقيق القضائي واهميتها واجراءاتها

3.1.1. مفهوم المحاسبة القضائية :

تشير الأدلة الى أن مهنة المحاسبة القضائية Forensic Accounting ليست حقلاً جديداً فقد كانت في الوجود منذ فترة طويلة على الرغم من انه خلال تلك الفترة لم يكن يطلق عليها بالمحاسبة القضائية ففي مصر القديمة، كان يطلق على المحاسبين القضائيين الذين يعملون على مراقبة مخزون الحبوب والذهب والموجودات الأخرى الخاصة بالفراعنة بمصطلح 'عيون وأذان الفراعنة' (Crumbley, 2001: 181) و يشير دليل آخر الى أن وجود المحاسبة القضائية تعود إلى سنة 1817 ، نتيجة نشوء قضية إفلاس Meyer v. Sefton، اذ إن الأدلة المتعلقة بتلك القضية صُعبت فخصها من خلال المحكمة، مما تطلب الأمر استدعاء المحاسب الذي أجرى عملية التحري في القضية للإدلاء بإفادته أمام المحكمة بصفته شاهداً خبيراً. و يعد ذلك المحاسب من وجهة نظر الرائد القضائي الدكتور Larry Crumbley بأنه أول محاسب قضائي في التاريخ وبداية للمحاسبة القضائية بصفته مهنة . (Singleton and others, 2006: 37)

ان اقرب الادلة على معرفة المحاسبة القضائية قد تم ارجاعه الى اعلان في احدي الصحف في غلاسكو، اسكتلندا في عام 1824 في ذلك الوقت كانت هناك دعوى للحكام والمحكم والمحامين، والمحاسبين للتحقيق في نشاط احتيالي. ومع ذلك، فإنه بدء ظهورها في الولايات المتحدة وانكلترا في عام 1900 م، عندها

ظهرت المقالات التي وجهت بشأن منح شهادة الخبير . (zysman, 2010,18). كما عرفت المحاسبة القضائية هي تطبيق لمبادئ المحاسبة ، والنظريات ، والضوابط والحقائق أو الفرضيات المحاسبية في نزاع قانوني ، ويشمل جميع فروع المعرفة المحاسبية ، أي أن المحاسبة القضائية تتكون من عنصرين أساسيين هما : (الخالدي، 2014: 31)

أ. الخدمات القانونية : التي تعرف بدور المحاسب القضائي بوصفه خبيراً أو مستشاراً.
ب. خدمات التحقيق : التي تعتمد على الاستفادة من مهارات المحاسب القضائي ، التي قد لا تؤدي إلى الشهادة في قاعة المحكمة .

➤ نتائج البحث والتوصيات : وتتضمن (النتائج التي توصل اليها البحث – التوصيات التي يقدمها البحث)

2. منهجية البحث

في هذا الجزء تستعرض الباحثة المنهجية التي تم اتباعها في تحقيق اهداف البحث ، وبالشكل التالي:

2.1. مشكلة البحث:

نظرا للانخفاضات المالية لكبرى الشركات العالمية ومنها شركة worldcom وشركة enron و Arther andrson يمكن ابراز مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:

أ. هل هناك علاقة واثر بين المهارات والمعارف الموجودة في التدقيق القضائي و مواجهة الفساد المالي الموجود حالياً ؟

ب. ما هي الإجراءات والأساليب التي يمكن للتدقيق القضائي FORENSIC (Auditing) استخدامها في الحد من الفساد المالي ؟

2.2. أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث في الجوانب التالية :

أ. يتناول البحث موضوعاً من المواضيع الحديثة نسبياً والتي برزت أهميته منذ انبهار الشركات المالية الكبرى وزيادة الجرائم المالية والفساد المالي على مستوى المحلي والدولي .
ب. قلة البحوث العربية والدراسات على مستوى العراق .
ت. ابراز اجراءات التدقيق القضائي لمحاولة الحد من الفساد المالي في الوحدات الاقتصادية .

2.3. هدف البحث :

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

أ. التعرف على التدقيق القضائي من حيث النشأة والمفهوم .
ب. التعرف على اجراءات التدقيق القضائي التي يجب ممارستها من قبل مدققين القضائيين لمحاولة الحد من الفساد المالي.
ت. إبراز أهمية التدقيق القضائي والوقوف على الدور الذي يقوم به المدققون القضائيين في الحد من الفساد المالي من وجهة نظر مراقبي الحسابات.

2.4. فرضية البحث :

لتحقيق اهداف الدراسة تم وضع الفرضيتين الرئيسيتين الآتية :

الفرضية الاولى: " يوجد علاقة واثر بين المهارات والمعارف الموجودة في التدقيق القضائي ومواجهة الفساد المالي في الوحدات الاقتصادية"
الفرضية الثانية: " يوجد علاقة واثر بين الاساليب والأنشطة التي تمارسها التدقيق القضائي والمواجهة والحد من الفساد المالي.

2.5. منهج وأسلوب البحث:

تعتمد الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تتبع واستقصاء مادة البحث وتحليلها واستخلاص النتائج بالإضافة إلى منهج دراسة المضمون من خلال دراسة

- ب. الإبداع والثقة عن طريق الأداء العالي وتفهم الأمور والإصرار والمثابرة على أداء العمل والجدل في الدعاوى القضائية .
- ت. معرفة متقدمة بالمعايير المحاسبية الدولية والأسس والقواعد والإطار الفكري والعلمي للمحاسبة والتدقيق الذي تصدره الجمعيات والمنظمات والمراكز العالمية والمحلية .
- ث. الإلمام بالتشريع الذي يخص الأمور المالية والمحاسبية مثل قوانين التجارة والشركات ونظام مسك الدفاتر .
- ج. التأهيل الأكاديمي والمهني والحصول على شهادة خبرة في مجال الاختصاص.

3.1.3. خلفية نظرية للتدقيق القضائي

أدت موجة الانهيارات والفضائح المالية الأخيرة للعديد من الشركات والبنوك العالمية مثل إنرون Enron وشركة وورلدكوم WorldCom وشركة آرثر أندرسون Arthur Anderson خلال التسعينات وبداية الألفية إلى تنامي الاهتمام بالمحاسبة القضائية ، والبعض يطلق عليها المحاسبة العدلية ، وذلك لمنع واكتشاف الغش في التقارير المالية ، وبأهمية تدريسها ضمن برامج المحاسبة بالجامعات ، كما تسببت الظواهر السلبية للمحاسبة الإبداعية والتي أدت إلى تعثر وفشل هذه الشركات وإلى فقدان ثقة المستفيدين من التقارير المالية والخدمات المقدمة من مكاتب التدقيق ، وتحولت فجوة التوقعات إلى فجوة ثقة ومصداقية في التقارير المالية ، وظهرت التدقيق القضائي لمنع واكتشاف الغش ، وهي أحد المصطلحات التي تستخدم لوصف النشاطات التي يقوم بها الأفراد الذين يكونون مهتمين بمنع واكتشاف الغش ، ويطلق على الذين يزاولون هذه المهنة مدققي الغش ، معاينو الغش ، مهنة منع الخسارة . (درغام ، 2012: 12).

بسبب قصور إجراءات التدقيق الخارجي في اكتشاف الغش والفساد المالي في الشركات ، أو احتلال تواطؤ مقيي الحسابات مع مرتكبي الغش ، وتفاقم حالات الغش والفساد ، واتساع فجوة التوقعات بشكل لاير مسبق ، وفشل عملية المراجعة الخارجية ، ظهرت في العقود الأخيرة التدقيق القضائي Forensic Auditing كأداة لاكتشاف الغش في القوائم المالية ومحاربة الفساد المالي في الشركات.

وأوضح (Ramasweny, 2017) بأن تاريخ التدقيق القضائي يرجع الى قرنين من الزمان حيث تم استخدامها سنة 1824 في اسكتلندا ، وعمل المدقق القضائي كخبير ادلى بشهادته في المحكمة ، كما تم الاعتماد عليه في إجراءات التقاضي والتحكيم وذلك دون بلورة هذه التدقيق في شكل مهني .

وزاد الاهتمام بالتدقيق القضائي في الولايات المتحدة الامريكية والعالم بعد فضيحة شركة Enron سنة 2001 ، ولقد كان رد فعل هذه الفضيحة هو صدور قانون Sarbanes-Oxley 2002 ، والذي ركز على إنشاء مجلس الرقابة على أعمال مراقبي حسابات الشركات المقيدة بالبورصة الأمريكية (PCAOB) ، بالإضافة إلى اقتراح مدخل تدقيق يركز على اكتشاف الغش ، واطهر هذا المجلس اهتماما بالغا لتدقيق القضائي . (غنيم ، www.bu.edu)

وعرف (Hopwood et al.2009) التدقيق القضائي بأنها تطبيق المهارات المحاسبية والتدقيقية والتحويلية والطرق الكمية ومجالات معينة من الاقانون والبحث ومهارات التحري في جمع وتحليل الادلة الثبوتية وتوضيح وتوصيل النتائج .

ومن المجالات التي استحدثت في السنين الأخيرة للكشف عن الجريمة والحد منها أسلوب التدقيق القضائي Forensic auditing وهي أسلوب ينطوي على مجموعة من الإجراءات يستخدمها المراجع ، بقصد الحصول على قرينة Evidence تعينه في كشف ملباسات المسألة محل الفحص ، مثل الغش Fraud والغش أنواعه عديدة ، منها

كما عرفت المحاسبة القضائية بأنها مهنة تجمع بين الخبرة المالية ومهارات التحريات والعمل داخل إطار قانوني والذين يوفر أدلة كافية لضبط الغش والتأكد من مصداقية القوائم المالية . (الجليلي ، 2012: 13)

وايضا عرفت المحاسبة القضائية انها تنطوي على تطبيق مهارات خاصة في المحاسبة ومراجعة الحسابات والشؤون المالية والأساليب الكمية وأجزاء من القانون والبحوث ، والمهارات التحقيقية لجمع وتحليل وتقييم أدلة الإثبات ، وتفسير النتائج والتقارير ، والمحاسبة القضائية تؤدي على شكل شهادة أو استشارة . (AICPA Forensic and Litigation Services,2007)

كما عرفت بأنها التكامل بين المحاسبة والمراجعة في مهارات التحقيق ، وببساطة فإن المحاسبة القضائية هي المحاسبة المناسبة لوجهة النظر القانونية التي تقدم أعلى مستوى من التأكد . (Crumbly, D. L., 2006)

ومن الأسباب المهمة لنمو المحاسبة القضائية : (Owojori , 2009: 185)

- أ. عدم تمكن لجان التدقيق والتدقيق الداخلي من تسليط الضوء على مختلف الحقائق والجوانب الخفية
- ب. الأخرى لاحتلال الشركات.
- ت. إن الطريقة المستعملة في تعيين مراقبي الحسابات القانونيين لا توفر ضمان الاستقلالية لأنها تخضع للتواطؤ والضغط .
- ث. التواطؤ والضغط .
- ج. يمكن للمدققين الداخليين الكشف وبشكل مؤكد عن ما كان يحدث ولكنهم ليسوا في وضع يسمح لهم للشروع في عمل مناسب في الوقت المناسب نتيجة عدم تمتعهم بالاستقلال الكاف لعمل ذلك.
- ح. ان وظيفة المدقق الخارجي لا تمثل في الكشف عن الاحتيال في الكشوفات المالية، وان الوظيفة الأساسية لهم تتمثل في ابداء الرأي حول مدى انسجام عملية الابلاغ المال للشركة قيد التدقيق مع المعايير المحاسبية الدولية أو المحلية.

3.1.2. مؤهلات المحاسب للحصول على رخصة محاسب قضائي :

هناك الكثير من المهارات والخصائص التي تعد ضرورية للمحاسبين في اختصاص المحاسبة القضائية منها : (Grippo, 2003,p.7)

- أ. التعليم والتدريب المتقدم
- ب. التعليم المستمر في التخصصات المناسبة
- ت. الخبرات المتنوعة في مجال المحاسبة ومراجعة الحسابات
- ث. مهارات الاتصال الشفوية والكتابية
- ج. الخبرة العملية التجارية
- ح. خبرة تدقيق متنوعة في مجالات المحاسبة القضائية
- خ. خبرة في مراجعة الحسابات
- د. القدرة على التفاعل مع فريق عمله حيث يعمل المحاسب القضائي مع فريق من المحاسبين والمحققين
- ذ. مهارات التواصل مع الناس والمرونة .

ومن خلال ذلك يمكن تحديد مؤهلات المحاسب القضائي بما يأتي : (السيسي ، 2006: 47)

- أ. خلفية علمية وعملية ومهنية بالمحاسبة والتدقيق وفهم أساسيات البيئة القانونية ومهارات الاتصال والتحري وكيفية إدارة المخاطر وضبط الغش .

3.1.5. اهداف التدقيق القضائي

تهتم التدقيق القضائي بتحقيق مجموعة من الاهداف تتمثل فيما يلي: (الجمال، 2014، 358)

- أ. تقديم معلومات مالية او محاسبية للاغراض القانونية
- ب. تحديد الانشطة غير القانونية التي تساعد على ارتكاب الغش وتجميع الادلة الكافية وتقديم تقرير يتضمن رايا فنيا مهنيا محايدا يساعد على تاييد الدعاوي القضائية .
- ت. توفير مدققون قضائيون متخصصون تتوافر لديهم المعرفة المتكاملة بالمحاسبة والتدقيق ومهارات التقصي في ضوء المعرفة القانونية ليكونوا خبراء او مستشارين يساهمون في تاييد الدعاوي القضائية ومعاونة القضاة على اقرار الحق وتحقيق العدالة .
- ث. حماية المال العام من الغش وسوء الاستخدام والمساهمة في زيادة كفاءة وفعالية وظيفة التدقيق الخارجي .

3.2. الفساد المالي

3.2.1. مفهوم الفساد المالي

يعد الفساد ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ، ذات جذور عميقة تأخذ ابعادا واسعة تتدخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وسيكون الفساد هو التحدي الاهم والوريث المتوقع للارهاب والذي ستجد الحكومات والمجتمعات نفسها في مواجهته، وفي حرب معه، ستكون على الاغلب أكثر سراشة وتكلفة من مكافحة الارهاب. (غرايبة، 2006، <http://www.islamtoday.net>)

لناعرفته منظمة الشفافية الدولية :- بأنه اساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة (منظمة الشفافية الدولية، 2007) وكما عرفه البنك الدولي، اساءة في استعمال الوظيفة العامة للمكاسب الخاصة (حسن، 2012: 196)

بالنسبة للفساد المالي فيكون مفهومه مشابه تماما لمفهوم الفساد الإداري إلا انه يأخذ الجانب المالي فقط في استنزاف لراس المال العام او استغلال القانون المالي او التعليمات المالية او تجاهلها، وغالبا ما يرتبط الفساد المالي بالغش والاحتيال المالي فهما وجهان في عملة واحدة حيث يشتركان سوية لتحقيق منافع شخصية تتعلق بتفضيل المصلحة الشخصية على المصلحة العامة. (البيكوع، 2012: 171)

ترى الباحثة ان الفساد ظاهرة سياسية اقتصادية إدارية اجتماعية تكمن بالأساس في استغلال السلطة أو النفوذ من أجل تحقيق مكاسب مادية أو معنوية بطرق غير شرعية.

3.2.2. انواع الفساد :

- الفساد من حيث مظهره يشمل أنواع عدة منها:- (الوالملي، 2006، العدد: 80)
- أ. **الفساد السياسي:-** يتعلق بمجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي (المؤسسات السياسية) في الدولة وتمثل مظاهر الفساد السياسي في: الحكم الشمولي الفاسد، وفقدان الديمقراطية، وفقدان المشاركة، وفساد الحكام وسيطرة نظام حكم الدولة على الاقتصاد وتفتشي المحسوبية.
 - ب. **الفساد المالي:-** ويمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في: الرشاوى

الفساد ، الذي يتمثل في الرشوة والابتزاز وتضارب المصالح بقصد الحصول على المال ، ومنها سرقة الأصول وتحريف البيانات في الدفاتر المالية (موسى، www.alrakoba.net).

تعتبر الباحثة أن تفاقم انتشار الغش والفساد المالي في القوائم المالية في الشركات، من أهم الأسباب الرئيسية للاهتمام وظهور التدقيق القضائي وأن الاهتمام بالتدقيق القضائي زاد بشكل ملحوظ بسبب انتشار الغش والفساد في الوحدات والشركات ، ما يدعم أهميتها بسبب زيادة الطلب عليها، وحاجة منشآت المحاسبة والتدقيق لهذا النوع من التدقيق لمعاونتها على كشف الغش في القوائم المالية، وبالتالي الوفاء بمسئوليتها تجاه الطرف الثالث ، وايضا حاجة أصحاب المصالح لها.

وايضا من اهم الاسباب الرئيسية لظهور التدقيق القضائي ما يلي : (غنيم، بدون تاريخ نشر: 28)

- أ. قصور التدقيق الخارجي عن اكتشاف الغش وبعض التحريفات الهامة والمؤثرة في القوائم المالية .
- ب. فجوة التوقعات ظهرت فجوة التوقعات نتيجة اختلاف ما يقدمه مراقب الحسابات من خدمات وما يتحملة من مسؤوليات، عما يتوقعه منه أصحاب المصلحة من اكتشاف كل أنواع الغش في القوائم المالية والممارسات غير الأخلاقية وغير القانونية.
- ت. حاجة القضاء والشرطة إلى خبراء للاستفادة من آرائهم حول المخالفات المالية، والحد من تنامي معدلات الجرائم المالية.

3.1.4. مجالات تطبيق التدقيق القضائي :

اوضحت لجنة المنازعات القضائية المنبثقة عن المجمع الامريكى للمحاسبين القانونيين ان التدقيق القضائي يمكن ان يشارك فريق التدقيق في : (الجمال، 2014، 366)

- أ. فحص المعلومات اللازمة لتحديد مخاطر التحريفات الجوهرية واليات الحصول على هذه المعلومات

- ب. تحديد مخاطر الغش المرتبطة بضوابط الرقابة الداخلية .
 - ت. تحديد الادوات والاساليب القضائية .
 - ث. اعداد برامج تدريب المدققين على اساليب المقابلات .
 - ج. اتخاذ الاجراءات الوقائية لمواجهة حالات الغش المختلفة .
- ومن هذا المنطلق ترى الباحثة أن المجالات التي يمكن أن تغطيها التدقيق القضائي، تتمثل في قضايا الغش في القوائم المالية، الفساد المالي في الشركات المختلفة، الخلافات بين الشركاء والمساهمين، قضايا الوساطة والافلاس وغيرها .
- ويمكن للمحاسبين والمدققين القضائيين تطبيق مهاراتهم في عدد من المجالات منها: (الجبوري، والخالدي، 2012: 15)

- أ. التحري عن عمليات الغش والاحتيال والحد منه
- ب. تقديم الاستشارات لوضع استراتيجيات منع الاحتيال والغش في الشركات.
- ت. تحليل وتقييم المعاملات التجارية.
- ث. دعم الدعاوي القضائية .
- ج. التحقيقات الحكومية، ومساعدة الحكومة في تقييم السجلات المصرفية والمحاسبية للاشخاص المشتبه فيهم.
- ح. تقديم الاستشارات لحل المنازعات الناشئة عن المسئولية المهنية والدعاوي المدنية.

- أ. الاخلاص والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية.
- ب. **الفساد الإداري**: ويتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية .
- ث. **الفساد الأخلاقي**: - والتتمثل بمجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته. كالقيام بإعمال مخلة بالحياء في أماكن العمل أو أن يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية دون إذن إدارته.
- ج. **الفساد الاقتصادي** : هو استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة تتخذ أشكالاً متعددة منها الحصول على الرشوة أو العمولات من خلال تقديم خدمة أو عرض عقود للمشتريات والخدمة الحكومية أو إفشاء معلومات عن تلك العقود أو المساعدة على التهرب من دفع الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الممارسات. (عبد العظيم ، 2008 : 72). ومن أنواع الأخرى من الفساد :- (كتر ، 2015 : 26)
- ح. **الفساد البيئي** : هو ما يلحق البيئة من عطل من حيث تفقد وظيفتها الإيجابية للبشرية فالبيئة المجال الحيوي الذي يعيش فيه الإنسان .
- خ. **الفساد الاجتماعي** : هو مجموعة من السلوكيات التي تحطم أو تكسر مجموعة القواعد والتقاليد المعروفة أو المقبولة، أو المتوقعة من النظام الاجتماعي القائم بمعنى تلك الأفعال الخارجة عن قيم الجماعة الإنسانية التي تترسخ بفعل الظروف البنائية التاريخية التي تمر بها المجتمعات البشرية، و من صور الفساد الاجتماعي: التفكك الأسري ، انتشار المخدرات الإحلال بالأمن .
- د. الرواتب غير الجزية لموظفي القطاع العام مما يلجئهم الى البحث عن مصادر اخرى للدخل.
- هـ. الفساد بانواعه المختلفة وأسبابه العديدة ، نذكر منها على سبيل المثال الحصر الأسباب الرئيسية للفساد المالي : (البطاط وجودة ، 2009 ، 39)

3.2.3. ظواهر الفساد

- أ. تتجلى ظاهرة الفساد المالي مجموعة من السلوكيات التي يقوم بها من يتولون المناصب العامة والموظفين من ضعف النفوس بالرغم من التشابه أحياناً والتدخل فيما بينها وتمثل مظاهر وصور وممارسات الفساد المالي بالنواحي التالية : (بن علي ، 2005 ، 15)
- أ. الرشوة
- ب. التهرب الضريبي
- ت. التلاعب والاختلاس والغش
- ث. قبول الهدايا والأكراميات
- ج. التسبب الوظيفي والترخ من اعمال الوظيفة
- ح. الوساطة والابتزاز
- خ. استغلال المنصب للحصول على امتيازات خاصة
- د. تخفيض النمو الاقتصادي
- ذ. الاعتداء على المال العام
- ر. الافتقار وغياب النزاهة والشفافية في التصرفات المالية
- ز. تهريب الأموال وغسبها
- س. المحسوبية والمحاباة
- ش. العمولات والاتاوات الناتجة عن العقود والصفقات
- ص. الاسراف في استخدام راس مال الوحدة أو المؤسسة أو الهيئة.

3.2.4. اسباب ظهور الفساد المالي

للفساد اسباب متشعبة ومتداخلة ومعقدة اهمها :- (العكيلي ، بدون تاريخ نشر ، 7)

4. الجانب العملي

سيتم في هذا المبحث عرض وتحليل النتائج حول متغيرات البحث واختبار العلاقات كالاتي:

4.1. وصف مجتمع الدراسة والعينة الموزع عليها إستارة الإستبانة

تم تحديد عينة من مراقبي الحسابات في اقليم كردستان- العراق كمجتمع الدراسة للتاسم المباشر مع الشركات حيث يبلغ عددهم (57) مراقبا.

4.2. ثبات الاستبانة:

تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس مدى ثبات الاستبانة وفقا لإجابات مراقبي الحسابات عينة البحث و البالغ عددهم (48) مراقبا حسابيا التي كانت صالحة للتحليل , والجدول (1) يوضح نتائج الاختبار، حيث كانت قيم كرونباخ ألفا لجميع متغيرات البحث و للاستبانة ككل عالية جدا، اذ بلغت قيمة معاملات الثبات للاتساق الداخلي لجميع فقرات البحث (0.982). وتعد قيم معامل (Cronbach's Alpha) مقبولة إحصائياً وعلى وجه التحديد في البحوث المحاسبية عندما تكون هذه القيم مساوية أو أكبر من 60%.

جدول (1) قيمة معاملات الثبات للاتساق الداخلي لمتغيرات البحث

ت	متغيرات البحث	عدد الفقرات	قيم Cronbach's (Alpha)
1	وجود خلفية علمية ومهنية	10	.980
2	الاساليب والأنشطة	14	.971
3	جميع فقرات الاستبانة	24	.982

المصدر : من اعداد الباحثة

4.3. وصف وتشخيص متغيرات البحث

سيتم عرض الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات متغيرات البحث (المهارات والمعارف الموجودة في التدقيق القضائي و الاساليب والأنشطة التي تمارسها التدقيق القضائي) وكالاتي:

4.3.1. المهارات والمعارف الموجودة في التدقيق القضائي

أظهرت نتائج تحليل إجابات افراد عينة البحث من مراقبي الحسابات باستخدام متوسط الاتجاه وكما موضح في الجدول (2) إن الفقرات (X1) و (X3) و الذي ينصان على (ان وجود خلفية علمية ومهنية وعملية للمحاسبة والتدقيق يساهم في الكشف عن مصادر الفساد المالي) و (ان وجود معرفة متقمة بالمعايير والأسس والقواعد والإطار الفكري والعلمي للمحاسبة والتدقيق الذي تصدره الجمعيات والمنظمات والمراكز العالمية والمحلية يساهم في الكشف عن مصادر الفساد المالي) قد جاءت بالمرتبتين الاولى و الثانية اذ سجلت متوسطات اتجاه هي على التوالي (3.98)، (3.81) وهذه الفقرات تمثل اتجاها إيجابيا جيدا وهي الأكثر أهمية في التأثير من بين الفقرات العشر في تحديد مستوى المهارات والمعارف الموجودة في التدقيق القضائي و الذي يساعد في مواجهة الفساد المالي. في حين ان الفقرتين (X10) و (X5) و النان ينصان على (يمكن للمدقق القضائي نتيجة خبرته تقديم استشارات في مجال التقاضي بشأن المنازعات الناشئة عن الفساد

ومعالجة المشاكل المالية المرافقة للطلاق) وتقييم الأعمال ، وفقدان عائدات التعاقدات وايضا حاجة منشآت المحاسبة والتدقيق لهذا النوع من التدقيق لمعاونتها على كشف الغش والفساد في القوائم المالية، وبالتالي الوفاء بمسئوليتها تجاه الاطراف الاخرى.

لقد حدد البنك الدولي مجموعة من الاسباب لظهور الفساد المالي ابرزها: (رقية واخرون 2012: 15-16)

- الاسباب السياسية : تتمثل اسباب الفساد المالي بالارادة السياسية الضعيفة التي تتعايش مع الفساد ولا تمتلك المبادرات لمكافحة، وان غياب الارادة السياسية يؤدي الى غياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية وبالتالي غياب الحافز الذاتي لمحاربة الفساد .
- الاسباب الاقتصادية : تتمثل في البطالة وتدني الرواتب والاجور وتباين الدخل بشكل كبير وانخفاض مستوى المعيشة بشكل عام وكثرة الصفقات التجارية المشبوهة .
- الاسباب الاجتماعية : يتجلى عندما يغدو لكل شئ ثمن يقاس بالدنانير ،وعندما يغدو للقيام بواجب وظيفي معين ثمن ولتصريف اعمال الحكم ثمن اي عندما يصبح لكل شئ ثمن .

3.2.5. اثار الفساد المالي

تتمثل اثار الفساد المالي في النواحي التالية :- (سويلفان ، 2008 ، 6)

- سوء توزيع الموارد وذلك باستخدام موارد في الفساد بدلا من من استخدامها في الانتاجية .
- خفض معدلات الاستثمار .
- تدني مستويات المنافسة والكفاءة والابتكار .
- زيادة تكلفة المشاريع الاستثمارية وعدم استجابة السياسات وسوء الادارة وخفض التوظيف .
- اضعاف جودة البنية التحتية والخدمات العامة .
- الحد من قدرة الدولة على زيادة الإيرادات وتوفير الخدمات الاساسية في افراد المجتمع .
- تدني المعدلات الضريبية .
- تدهور القيم الاجتماعية والاخلاقية في المجتمع وارتفاع معدلات الجريمة بانواعها
- تفشي الفساد يؤثر على اسعار الصرف العملة الوطنية واضعاف قدرتها الشرائية وارتفاع مستويات التضخم في الدولة عن طريق زيادة السيولة .
- الاخلال بقواعد العمل وقيمة .

وبعد أن تناولت الباحثة في هذا الجزء، التأصيل التاريخي والتوصيف المهني للتدقيق القضائي والفساد المالي من خلال عرض ملامحها وتطورها وأهميتها وتعريفاتها، وازرار دور الاجراءات التي يمكن ان يقوم بها التدقيق القضائي في محاربة الفساد المالي ويعد توفير دليل يساعد على كشف الغش ومحاربة الفساد المالي المنتشر في الشركات المختلفة من أهم أهدافها، وأن من يقوم بالتدقيق القضائي يجب ان يكون مؤهلا تاهيلا علميا وعمليا وذات خبرة وكفاءة ومهارة سواء ادارية وسلوكية وقانونية ولديه اسلوب تحليلي لنا سوف تقوم الباحثة باستقراء الجانب النظري على مراقبي الحسابات في بيئة اقليم كردستان /العراق ومدى امكانية تطبيق التدقيق القضائي، وهذا ما يتم في الجزء التالي.

الاربع العشر في تحديد مستوى الاساليب والأنشطة التي تمارسها التدقيق القضائي والذي يساهم في المواجهة والحد من الفساد المالي. في حين ان الفقرتين (Y3) و (Y10) و الزان بنصان على (ان التدقيق القضائي يحمي الوحدات الاقتصادية من خسائر تعرضها لفقد السمعة بسبب الجرائم المالية). و (ان التدقيق القضائي تعتبر احد اركان منظومة اكتشاف الفساد المالي من خلال تضييق فجوة التوقعات في عملية التدقيق الحسابات الحالية). قد جاءت في المرتبتين الاخيرتين اذ سجلنا متوسط اتجاه يعكس الاتجاه الايجابي و البالغ (3.34)، (3.19) على التوالي وهي الاقل اهمية في التأثير من بين الفقرات الاربع العشر في تحديد مستوى الاساليب والأنشطة التي تمارسها التدقيق القضائي و الذي يساهم في المواجهة والحد من الفساد المالي.. اما على المستوى العام فقد اظهرت نتائج فقرات افراد مراقبي الحسابات عينة البحث من مستوى عام عالي اذ بلغ الوسط الحساب العام لفقرات مستوى مستوى الاساليب والأنشطة التي تمارسها التدقيق القضائي و الذي يساهم في المواجهة والحد من الفساد المالي (3.64) و بانحراف معياري عام بلغ (1.147) .

جدول (3) الاوساط الحسابية و الانحرافات المعيارية لفقرات الاساليب

والأنشطة التي تمارسها التدقيق القضائي

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	ان المدقق القضائي يحدد الانشطة غير القانونية التي تساعد على ارتكاب الغش والحد من الفساد المالي وتجميع الاثام.	3.54	1.218	10
2	التدقيق القضائي قد يكون بمثابة أحد الجبراء في حالات التقاضي بالشؤون المحاسبية والمالية والضرائب ويسهم في صياغة أسئلة الاستجواب وترجمة المستندات والوثائق .	3.60	1.242	9
3	ان التدقيق القضائي يحمي الوحدات الاقتصادية من خسائر تعرضها لفقد السمعة بسبب الجرائم المالية.	3.34	1.230	13
4	ان التدقيق القضائي يحقق في مدى التزام الوحدات الاقتصادية بالقوانين والتشريعات وتتبع حالات الغش والفساد المالي .	3.61	1.159	8
5	تدعم التدقيق القضائي اليات الرقابة بهدف حماية الوحدات الاقتصادية من الجرائم المالية	3.45	1.224	12
6	تقوم التدقيق القضائي بتوفير المساعدة لاعادة المورثات التدريبية تضمن ادراك الفساد وتحليل اتجاهات الغش واجراءات الرقابة الداخلية .	4.06	1.082	2
7	ان التدقيق القضائي من شأنها أن تعمل على إضافة قيمة للوحدات الاقتصادية ، من خلال القيام بتأمين وحماية لأصحاب المصلحة ضد الغش والاحتيال المالي ؟	3.76	1.155	4
8	أن وجود التدقيق القضائي مع المدقق الخارجي (فريق التدقيق) ، يؤدي إلى وفاء مراقبي الحسابات بمسؤولياته تجاه مستخدمي القوائم المالية، وتدعيم نقيمتهم وطمأنيتهم بأنها خالية من الغش والاحتيال المالي ؟	3.61	1.128	7
9	ان التدقيق القضائي تعمل على إضافة قيمة للوحدات الاقتصادية من خلال تفعيل الدور الرقابي للتدقيق الداخلي وتحسين كفاءة نظام الرقابة الداخلية.	4.08	.997	1
10	ان التدقيق القضائي تعتبر احد اركان منظومة اكتشاف الفساد المالي من خلال تضييق فجوة التوقعات في عملية التدقيق الحسابات الحالية.	3.19	1.206	14
11	تعد التدقيق القضائي قناة اتصال بين الإدارة والمدقق الخارجي	3.68	1.066	6
12	ان وجود جمعية مهنية مستقلة للمدققين القضائيين يؤدي الى اكتشاف حالات الفساد المالي والاحتيال وبالتالي زيادة كفاءة وفاعلية عملية التدقيق .	3.53	1.184	11
13	تساهم التدقيق القضائي في تحسين ودعم نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي وتأكيد استقلال المدقق الخارجي	3.86	1.105	3
14	تسهل التدقيق القضائي في تقييم فعالية إدارة المخاطر التي تؤثر في التقارير المالية في الوحدات الاقتصادية و تحديد المخاطر الناتجة عن الغش والفساد المالي	3.69	1.071	5
	المعدل العام لفقرات المهارات والمعارف الموجودة في التدقيق القضائي	3.64	1.147	

المصدر : الجدول من اعداد الباحثة

المالي). و (المعرفة بأساليب الحاسب وتكنولوجيا المعلومات) قد جاءت في المرتبتين الاخيرتين اذ سجلنا متوسط اتجاه يعكس الاتجاه الايجابي و البالغ (3.42)، (3.27) على التوالي وهي الاقل اهمية في التأثير من بين الفقرات العشر في تحديد مستوى المهارات والمعارف الموجودة في التدقيق القضائي و الذي يساعد في مواجهة الفساد المالي. اما على المستوى العام فقد اظهرت نتائج فقرات افراد مراقبي الحسابات عينة البحث من مستوى عام عالي اذ بلغ الوسط الحساب العام لفقرات مستوى المهارات والمعارف الموجودة في التدقيق القضائي و الذي يساعد في مواجهة الفساد المالي. (3.601) و بانحراف معياري عام بلغ (1.203) .

جدول (2) الاوساط الحسابية و الانحرافات المعيارية لفقرات المهارات والمعارف

الموجودة في التدقيق القضائي

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	ان وجود خلفية علمية ومهنية وعملية بالمحاسبة والتدقيق يساهم في الكشف عن مصادر الفساد المالي	3.98	1.095	1
2	الإبداع والثقة عن طريق الأداء العالي وتفهم الأمور والإصرار والمثابرة على أداء العمل الجيد في الدعاوى القضائية.	3.80	1.282	3
3	ان وجود معرفة متقدمة بالمعايير والأسس والقواعد والإطار الفكري والعلمي للمحاسبة والتدقيق الذي تصدره الجمعيات والمنظمات والمراكز العالمية والمحلية يساهم في الكشف عن مصادر الفساد المالي	3.81	1.105	2
4	الإلمام بالتشريع الذي يخص الأمور المالية والمحاسبية مثل قوانين التجارة والشركات ونظام مسك الدفاتر.	3.53	1.323	6
5	المعرفة بأساليب الحاسب وتكنولوجيا المعلومات .	3.27	1.297	10
6	المعرفة الشاملة بمخططات الغش والاختلاس وغسيل الاموال والرشوة	3.61	1.207	5
7	المعرفة الشاملة بسياسات الحوكمة والقوانين التي تحكم هذه السياسات	3.47	1.148	7
8	المعرفة بالمدخل الابتكاري ومدخل الشك المهني لممارسات التدقيق	3.66	1.151	4
9	ان التعلم المهني المستمر لمراقبي الحسابات لتأهيله علميا وعمليا كمدقق قضائي وحصوله على ترخيص من شأنه اكتشاف حالات الفساد المالي والاحتيال وبالتالي زيادة كفاءة وفاعلية عملية التدقيق.	3.46	1.140	8
10	يمكن للمدقق القضائي نتيجة خبرته تقديم استشارات في مجال التقاضي بشأن المنازعات الناشئة عن الفساد المالي.	3.42	1.283	9
	المعدل العام لفقرات المهارات والمعارف الموجودة في التدقيق القضائي	3.601	1.203	

المصدر : الجدول من اعداد الباحثة

4.3.2. الاساليب والأنشطة التي تمارسها التدقيق القضائي

أظهرت نتائج تحليل إجابات افراد عينة البحث من مراقبي الحسابات باستخدام متوسط الاتجاه وكما موضح في الجدول (3) إن الفقرات (Y9) و (Y6) و الذي ينصان على (ان التدقيق القضائي تعمل على إضافة قيمة للوحدات الاقتصادية من خلال تفعيل الدور الرقابي للتدقيق الداخلي وتحسين كفاءة نظام الرقابة الداخلية). و (تقوم التدقيق القضائي بتوفير المساعدة لاعادة المورثات التدريبية تضمن ادراك الفساد وتحليل اتجاهات الغش واجراءات الرقابة الداخلية .) قد جاءت بالمرتبتين الاولى و الثانية اذ سجلت متوسطات اتجاه هي على التوالي (4.08)، (4.06) وهذه الفقرات تمثل اتجاهها ايجابيا جيدا وهي الاكثر اهمية في التأثير من بين الفقرات

4.4. تحليل علاقات الارتباط بين متغيرات البحث:

يشير جدول (4) الى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة و ما فوق المتوسط بين المتغيرين (المهارات والمعارف الموجودة في التدقيق القضائي) و (الاساليب والأنشطة التي تمارسها التدقيق القضائي) و الحد من الفساد المالي و يدعم ذلك قيمة معامل الارتباط الكلية و البالغة (512) و (646). على التوالي و عند مستوى معنوية (0.01) و بلغت القيمة الاحتمالية (0.000). و هذه النتيجة تدعم صحة الفرضيات الاولى و الثانية.

جدول (4) معامل الارتباط بين متغيرات البحث

الحد من الفساد المالي.		القيمة الاحتمالية (sig)
معامل الارتباط	قيمة معامل الارتباط	
المهارات والمعارف الموجودة في التدقيق القضائي	.512**	.000
الاساليب والأنشطة التي تمارسها التدقيق القضائي	.646**	.000

المصدر : الجدول من اعداد الباحثة

5. الاستنتاجات والتوصيات

5.1. الاستنتاجات

في ضوء ما تقدم توصلت الباحثة الى مجموعة من الاستنتاجات والتي يمكن عرضها على نحو التالي:

- بسبب قصور إجراءات التدقيق الخارجي في اكتشاف الغش والفساد المالي في الشركات، أو احتمال تواطؤ مراقبي الحسابات مع مرتكبي الغش، وتفاقم حالات الغش والفساد، واتساع فجوة التوقعات بشكل كبير وفشل عملية التدقيق الخارجي، ظهرت التدقيق القضائي Forensic Auditing كأداة لاكتشاف الغش في القوائم المالية ومحاربة الفساد المالي في الشركات.
- أن تفاقم انتشار الغش والفساد المالي في القوائم المالية في الشركات، من أهم الأسباب الرئيسية للاهتمام وظهور التدقيق القضائي وأن الاهتمام بالتدقيق القضائي زاد بشكل ملحوظ بسبب انتشار الغش والفساد في الوحدات والشركات، ما يدعم أهميتها بسبب زيادة الطلب عليها، وحاجة منشآت المحاسبة.
- ان التدقيق القضائي تعمل على اضافة قيمة للوحدات الاقتصادية من خلال تفعيل الدور الرقابي للتدقيق الداخلي وتحسين كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
- أن المجالات التي يمكن أن تغطيها التدقيق القضائي، يتمثل في قضايا الغش في القوائم المالية، الفساد المالي في الشركات المختلفة، الخلافات بين الشركاء والمساهمين، قضايا التحكيم، قضايا الوساطة والافلاس وغيرها.
- وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة و ما فوق المتوسط بين المتغيرين (المهارات والمعارف الموجودة في التدقيق القضائي) و (الاساليب والأنشطة التي تمارسها

التدقيق القضائي) و الحد من الفساد المالي و يدعم ذلك قيمة معامل الارتباط الكلية و البالغة (512) و (646). على التوالي و عند مستوى معنوية (0.01) و بلغت القيمة الاحتمالية (0.000). و هذه النتيجة تدعم صحة الفرضيات الاولى و الثانية.

ان وجود خلفية علمية ومهنية وعملية بالمحاسبة والتدقيق يساهم في الكشف عن مصادر الفساد المالي ووجود معرفة متقدمة بالمعايير والأسس والقواعد والإطار الفكري والعلمي للمحاسبة والتدقيق الذي تصدره الجمعيات والمنظمات والمراكز العالمية والمحلية يساهم في الكشف عن مصادر الفساد المالي قد جاءت بالمرتبتين الاولى و الثانية اذ سجلت متوسطات اتجاه هي على التوالي (3.98)، (3.81) وهذه الفقرات تمثل اتجاهها ايجابيا جيدا وهي الاكثر اهمية في التأثير من بين الفقرات العشر في تحديد مستوى المهارات والمعارف الموجودة في التدقيق القضائي و الذي يساعد في مواجهة الفساد المالي.

5.2. التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي توصل اليها الباحثة من الجانب النظري والميداني للبحث يطرح الباحثة عدد من التوصيات والتي يمكن اتباعها في الاقليم كوردستان على نحو التالي:

- ضرورة تطوير المناهج المحاسبية لاعداد محاسبين ومدققين قضائيين مؤهلين للعمل كخبراء لدعم القضاة بمعرفتهم المحاسبية ومهارات التحري والرقابة لغرض محاربة الفساد المالي .
- تأسيس جمعية مهنية تضم المحاسبين والمدققين القضائيين واشترطت الالتقاء الى هذه الجمعية .
- تحقيق التعاون بين مراقبي الحسابات والمدققين القضائيين لتفعيل الدور في تاييد الدعاوي القضائية .
- ضرورة الاهتمام بمهنة التدقيق القضائي والعمل على تطويرها لاسمها في البيئة والاستعانة بمخدماتهم في مجال التحري عن الاحتيال.
- توفير مدققون قضائيون متخصصون تتوافر لديهم المعرفة المتكاملة بالمحاسبة والتدقيق ومهارات التقصي في ضوء المعرفة القانونية ليكونوا خبراء او مستشارين يساهمون في تاييد الدعاوي القضائية ومعاونة القضاة على اقرار الحق وتحقيق العدالة واكتشاف حالات الغش والفساد .

6. المصادر والمراجع:

- البكوع، فيحاء عبد الخالق و احمد ، منهل مجيد (2012) تفعيل نظم الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في الوحدات الخدمية، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الخامسة والثلاثون – عدد اثنان وتسعون .
- بن علي ، زياد عربية (2005) الفساد ، مجلة دراسات استراتيجية العدد 12 جامعة دمشق .
- الجبوري، نصيف، الخالدي، صلاح(2012) ، دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 70 .
- الجليلي، مقداد أحمد (2012)، المحاسبة القضائية وامكانية تطبيقها في العراق، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد 107، مجلد 34 .

- الجمال، جيهان عبد المعز (2014)، المراجعة في البيئة الالكترونية، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الاولى .
- حسن، سهير حسين (2012) المسؤولية الاخلاقية في مواجهة الفساد الاداري والمالي، مجلة ديالى 2012 العدد 5 اعداد، الجامعة التقنية الوسطى - الكلية التقنية الادارية بغداد الخالدي، ناهض نمر محمد، (2014) دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإيداعية والحد من آثارها على القوائم المالية، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات - العدد السادس - يناير
- درغام ، د.ماهر موسى (2012)، المحاسبة الجنائية ، مجلة المحاسب الفلسطيني ، مجلة غير دورية تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية ، العدد 19 .
- رقية، حساني واخرون (2012)، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والاداري، عنوان المداخلة (اليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- سويلفان ، جون (2008) البوصلة الاخلاقية للشركات، ادوات مكافحة الفساد: قيم ومبادئ الاعمال، واداب المهنة وحوكمة الشركات، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات الدليل السابع
- السيسي ، نجوى أحمد (2006)، دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية ، دراسة ميدانية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الأول .
- السيسي ، نجوى أحمد (2006)، دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية ، دراسة ميدانية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الأول .
- عبد العظيم ، حمدي (2008) عوامة الفساد و فساد العوامة، ط 1 . الإسكندرية: دار الجامعة العكيلي ، رحيم حسن (بدون تاريخ نشر) ، الفساد تعريفه وأسبابه وآثاره ووسائل مكافحته اللجنة القانونية الاستشارية في بيت الحكمة www.nazaha.iq/search.
- غزاية، ابراهيم (2006) الفساد والتحدي القادم لا محالة - مقال متاح على الموقع الالكتروني <http://www.islamtoday.net>
- الكبيسي ، عبدالستار عبدالجبار عيدان (2016) دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهة نظر القضاء والمحاسب القضائي في الأردن ، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال ، المجلد 12 ، العدد 1 .
- الكبيسي ، أ. د.عبد الستار(2011)، رئيس قسم المحاسبة بالجامعة الإسلامية بالأردن ، المحاسبة القضائية ضرورة للمساهمة في حل المنازعات بصورة عادلة ، ندوة علمية حول " المحاسبة القضائية في دولة قطر " عقدت بمقر جمعية المحاسبين القانونيين القطرية 4مايو .
- كثرة، الوزاني (2015) ، أثر الفساد الإداري على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير مقدمة الى قسم العلوم السياسية جامعة جيلالي بونعامه خميس مليانة.
- منظمة الشفافية الدولية - تقرير الفساد العالمي لعام 2007.
- موسى ، رشيد خالد إدريس ، الفحص الجنائي مهم للمحاسبين أيضاً ، موقع على الإنترنت www.alrakoba.net
- الوالتلي ، ياسر خالد بركات (2006)، الفساد الإداري.. مفهومه ومظاهره وأسبابه: مع إشارة إلى تجربة العراق في الفساد ، شهرية ثقافية عامة ، العدد <http://annabaa.org80>
- Alan Zysman, <http://www.forensicaccounting.com/three>
- Crumbley, D.Larry,(2001) "Forensic Accounting: Older Than You Think". Journal of Forensic Accounting, Vol. II.
- Crumbly, D. L., 2006 , Forensic Accounting Appearing in the literature .
- Grippe, Frank . (2003) Introduction to Forensic Accounting, The National Public Accountant, June
- Hopwood, W.S., Leiner, J.J. and Young, G.R. (2009), Forensic accounting, International edition. McGraw-Hill, (Accessed on January 20 .2013)
- Hopwood, W.S., Leiner, J.J. and Young, G.R. (2009), Forensic accounting, International edition. McGraw-Hill, (Accessed on January 20 .2013
- Nick, C.m (2006), "Guide to college Majors in Forensic Accounting", Available at: <http://www.worldwidelearn.com>. (Accessed on March 10 .2013)
- Owojori, A.A, "(2009),The Role of Forensic Accounting in Solving the Vexed Problem of Corporate World", European Journal of Scientific Research, ISSN 1450-216X Vol.29 No.2
- Ramaswamy, Vinta, (2007), New Frontiers: "Training Forensic Accountants within the Accounting program ",Journal of college Teaching & Learning September
- Singleton, Tommie; Singleton, Aaron;(, 2006) Bologna, Jack; Lindquist, Robert; "Fraud Auditing and Forensic Accounting", John Wiley & Sons, Inc. , Third Edition.
- The AICPA Forensic and Litigation Services Committee developed the definition, See also Crumbly, D. Larry , Lester E. Hither, and G. Stevenson Smith(2007),Forensic and Investigative Accounting, Chicago : CCH Incorporated,2005,from Education and Training in Fraud and Forensic Accounting : A Guide for Educational Institutions Stakeholder Organizations ,faculty ,and , Students , West Virginia University ,March